مجلس رجال المال يندد بقصف المصانع ويطالب بوقف العدوان

أكد المجلس الأعلى لرجال المال والأعمال اليمني أن استهداف العدوان السعودي للبنية الاقتصادية اليمنية هو استكمال لمسلسل التدمير لما تبقى من حركة إنتاجية داخلية في اليمن.

موضحاً أن المنشآت الصناعية والتجارية الوطنية تعتبر مصدر الدخل الوحيد لآلاف العاملين وعائلاتهم وتوفر الاحتياجات الضرورية للمواطن لتخفيف أزمة الحصار المفروض عليه من قبل العدوان.

ودان البيان استهداف قوى العدوان كل مقومات القطاع الاقتصادي الحكومي والخاص وإغلاقه كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية وعزل اليمن عن العالم مما أدى إلى وقف الاستيراد وتعطيل حركة الاستثمار ومغادرة كثير من الشركات الأجنبية العاملة في اليمن منذ بدء العدوان في مارس العام الماضي.

وناشد البيان الأمم المتحدة ورجال المال والاتحادات التجارية والمؤسسات الاقتصادية في العالم التدخل والضغط لإيقاف هذا العدوان والحرب الهمجية ورفع الحصار عن اليمن وحماية اقتصاده الوطني.

الحصار ضاعف أسعار الغذاء والوقود

منظّمة «فاو»: **14,4** مليون يمني يواجهون تبعات انعدام الأمن الغذائي — **36%** نسبة غير الآمنين غذائياً

أكدت منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" في تقرير حديث لها أن أكثر من نصف مجموع سكان اليمن- أي نحو 14,4 مليون شخص- يواجهون تبعات انعدام الأمن الغذائي حيث قلّص الصراع الجاري والقيود على الاستيراد توافر المواد الغذائية الضرورية مما تسبب في ارتفاع هائل في الأسعار.

وبمقياس العام الماضي ارتفع عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً بنسبة 12% "وبنسبة 36% منذ أواخر عام 2014"، وفقاً لوكالة الأمم المتحدة المتخصّصة.

وقال ممثّل "فاو" في اليمن الخبير صلاح الحاج حسن: إن "انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بلغا مرحلة جد حرجة"، داعياً إلى دعم فوري لمساعدة الأسر على إنتاج الغذاء وحماية الماشية وكذلك اتّخاذ تدابير لتسهيل استيراد المواد الغذائية والوقود التي تمسّ الحاجة إليها.

وأضاف رئيس فريق الاستجابة للطوارئ في اليمن خبير "فاو" إتيان بيترشميدت نائب ممثّل المنظّمة: أن "الأرقام الراهنة تبعث على الذهول"، واصفاً الوضع بأنه "أزمة منسية، بينما يقف ملايين اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة بجميع أنحاء البلاد".

وأضاف: أنه في ظل هذه الظروف الحرجة، "من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى، دعم الأسر لكي تنتج غذاءها بأنفسها وتقلّل من اعتمادها على الواردات الغذائية ذات الندرة المتفاقمة والتكلفة المتنامية".

وتمخّض نقص الوقود والقيود المفروضة على الواردات- حيث يعتمد اليمنيون على أكثر من 90% من المواد الغذائية الأساسية من الاستيراد- عن التراجع في توافر السلع الغذائية الأساسية مسبّباً ارتفاعات بالغة الحدة في أسعار الغذاء والوقود منذ تصاعد الصراع في مارس 2015".

وتعتمد اليمن أشد الاعتماد على الواردات نظراً إلى أن ما لا يتجاوز 4% فحسب من أراضي البلاد صالحة للزراعة، ولا يستخدم حالياً سوى جزء ضئيل من تلك الرقعة في إنتاج الغذاء.

ممثل فاو:

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بلغ مرحلة حرجة جداً

يجب اتخاذ تدابير لتسهيل استيراد المواد الغذائية والوقود

يعتمد اليمنيون على استيراد أكثر من 90% من المواد الغذائية

ووصل عدد المشرّدين داخلياً إلى نحو 2,3 مليون نازح في اليمن- أي بزيادة تتجاوز 400% منذ يونيو 2015، فيما يُلقى بضغوط إضافية على المجتمعات المستضيفة لهم والتي تناضل أصلاً لتلبية احتياجاتها إزاء القليل المتوافر من الموارد الغذائية.

التأثير على سبل المعيشة

وتشغل أنشطة إنتاج المحاصيل، وتربية الماشية، وصيد الأسماك 50% من القوى العاملة في اليمن وهي المصادر الرئيسية لسبل المعيشة بالنسبة لثلثي مجموع سكان البلاد.

لكن نقص مدخلات أساسية كالبذور والأسمدة أضر بإنتاج المحاصيل أيما ضرر، وتشير التقديرات إلى أن الصراع الأخير بالذات جرّ خسائر هائلة على قطاع الزراعة.

وترتّب على تضاؤل فرص الدخل وتعطّل الأسواق تفاقم الاحتياجات الماسة بالفعل، في اليمن حتى قبل تفجّر النزاع الحالي.

ويعدّ دعم سبل كسب الرزق حاسم بالنسبة لسكان الريف الذين يبعدون على الأغلب عن متناول المساعدات الإنسانية.

وعلاوة على هذه الأوضاع المروّعة، تعرّضت اليمن لإعصارين في نوفمبر الماضي مما شلّ سبل معيشة الصيادين على طول خطوط السواحل الوطنية.

استجابة المنظمة للأزمة

وعلى نحو يعكس مدى الاحتياجات القائمة والمتفاقمة، رفعت "فاو" من مقدار نداء التمويل السنوي مقارنةً بالسنوات السابقة إلى 25 مليون دولار لعام 2016، بغية مساعدة الأسر على إنتاج الغذاء وبناء قدرات التجاوب من خلال ممارسة جملة متنوعة من الأنشطة.

ولدعم الاحتياجات الغذائية العاجلة للسكان، كثّفت "فاو" عملها مع الجماعات النسائية المحلية لدعم زراعات الفناء الخلفي، من خلال توزيع البذور والأدوات والكتاكيت للنهوض بتغذية الأسرة وتهيئة دخل إضافي من التسويق.

وتصنَّف اليمن من بين أشد بلدان العالم التي تعاني من ندرة المياه بأقل من 5% من المتوسط العالمي المتاح للفرد سنوياً، مما يجعل الري مصدر قلق رئيسياً للمزارعين.

برنامج الأغذية العالمي:

الصراع في اليمن أدّى إلى تدهور الأمن الغذائي

نطالب بالسماح الآمن للمواد الغذائية لجميع المدنيين في جميع أنحاء اليمن

قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إن الصراع أدّى إلى تدهور حالة الأمن الغذائي السيّئة بالفعل في اليمن، وانضم أكثر من ثلاثة ملايين شخص آخرين إلى صفوف الجوعى في أقل من عام.

وناشد برنامج الأغذية العالمي في بيان صحفي السماح بالمرور المنتظم والآمن للمواد الغذائية لجميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء اليمن.

ووفقاً لتقرير الاحتياجات الإنسانية للأمم المتحدة في عام 2016، هناك 7,6 مليون شخص في اليمن يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو مستوى من العوز يتطلّب توفير مساعدات غذائية خارجية على وجه السرعة.

وأكد برنامج الأغذية العالمي أنه تمكّن أخيراً من نقل إمدادات غذائية داخل مناطق محاصرة في مدينة تعز، حيث يعاني السكان في ظل ظروف قاسية وندرة الغذاء.

ودخلت القافلة المكوّنة من 12 شاحنة إلى منطقتي "القاهرة والمظفّر" محمّلة بمواد غذائية تكفي 3 آلاف أسرة لمدة شهر. وتشمل الحصص الغذائية العائلية الزيت النباتي والقمح والبقول والسكّر.

3 ملايين يمني انضموا إلى صفوف الجوعى في أقل من عام

8 ملايين يمني يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد

ويقدّم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى أجزاء من مدينة تعز منذ ديسمبر 2015، على أمل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين على الخطوط الأمامية وداخل المناطق المحاصرة. ولكن مع القتال يصعب نقل الغذاء إلى جميع المناطق داخل مدينة تعز.

وتعدّ تعز واحدة من المحافظات العشرة- من إجمالي 22 محافظة في اليمن- التي تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد الذي وصل إلى مستوى "الطوارئ"، وهو المستوى الذي يسبق "المجاعة" مباشرة، وذلك وفقاً لمقياس مكوّن من خمس نقاط في التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي.

وهناك واحدة على الأقل من كل خمس أسر في اليمن لا يجدون ما يكفي من الغذاء ليعيشوا حياة صحية، وفقدوا مصادر رزقهم ويواجهون معدّلات سوء التغذية الحاد التي تهدّد الحياة.

إلى متى سيظل ميناء الحديدة خارج الخدمة؟

الكارثة الإنسانية المخيفة التي تفتك بالشعب اليمني مستمرة في ظل الارتفاع اليومي لأعداد الضحايا جراء قصف العدوان السعودي للمدن والقرى بأسلحة محرمة دولياً وكذلك بسبب استمرار الحصار الجائر والظالم على اليمن والذي ادى الى تدني مستوى الخدمات الصحية وعدم توافر الأدوية والمحاليل الطبية والانقطاع التام للتيار الكهربائي وارتفاع أسعار السلع الرئيسية بشكل جنوني بسبب استمرار الحصار الذي تفرضه السعودية ومنع دخول الأغذية والأدوية والمشتقات النفطية الى اليمن.

ميناء الحديدة يعتبر الشريان لحياة المواطنين اليمنيين والذي كان لا ينبغي السماح لدول العدوان بتدميره حتى لا يتعرض اكثر من خمسة وعشرين مليون يمني للموت جوعاً ومرضاً، لكن الجريمة ارتكبت وظهر التواطؤ الدولي بشكل لا يحتاج إلى ميكروسكوب.

فمنذ ستة اشهر من العدوان السعودي على ميناء الحديدة والمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية لم يحركوا ساكناً ولم يضطلعوا بدورهم في تحمل مسؤولياتهم الإنسانية والأخلاقية لوقف جرائم العدوان السعودي الذي أقدم على قصف وتدمير ميناء الحديدة الذي يعد ميناء لكل اليمنيين، كما أنه يمثل مؤسسة اقتصادية وطنية تقدم خدماتها لكافة أبناء الشعب اليمني، فضلاً عن رفدها للاقتصاد الوطني بعوامل النماء والتنمية.

لقد أدى العدوان السعودي على ميناء الحديدة الاستراتيجي في 18 أغسطس 2015م إلى تردي الوضع الإنساني بشكل كبير في اليمن، وقد حذرت الولايات المتحدة من ذلك ولكن ذلك التحذير كان مجرد زوبعة اعلامية وفضلت الدول الكبرى الصمت، بينما ظلت طائرات العدوان تواصل شن الغارات عليه في اطار الاستهداف الممنهج لتدمير البنية التحتية لليمن لاسيما وان هذه الاعتداءات تمثل "خرق واضح للقانون الدولي الإنساني". وفقاً لمسؤولين اممييين.

جريمة قصف ميناء الحديدة تهدف الى فرض موت جماعي للشعب اليمني جوعاً ومرضاً، ومنذ أغسطس والميناء خارج الخدمة ومع ذلك نجد ان اطراف عملاء الرياض مشغولون جداً بما يسمونه حصار أربع حارات في مدينة تعز ومعهم بعض المنظمات الدولية..

تعرض ميناء الحديدة لأكثر من ثماني غارات، والعالم يدرك أنه المنفذ الوحيد للواردات والمساعدات الانسانية لملايين اليمنيين، ومع ذلك تم تدميره بشكل شبه كامل وخروجه من الخدمة، حيث اصيبت الكلينات والارصفة والمستودعات بدمار كبير اضافة الى أنه تم تدمير الأرصفة رقم «5، 6،8» حتى سفينة المؤن التابعة لمنظمة برنامج الغذاء العالمي الراسية في الميناء يومها لم تسلم أيضاً..

الخميس الماضي زار الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشئون الانسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك الميناء للاطلاع على حجم الدمار الذي طال مرافق ومعدات وأرصفة ميناء الحديدة نتيجة قصف طيران تحالف العدوان السعودي وهي لفتة إنسانية تعكس شعوراً بالمسؤولية.. حتى وإن جاءت متأخرة.. غير أن المثير للدهشة أن السيد جيمي ماكغولدريك، أعرب عن أسفه الشديد للأضرار الكبيرة التي أثرت كثيراً على قدرة الميناء على استيعاب حجم المساعدات الانسانية العاجلة للشعب اليمني بعد ستة أشهر من الجريمة، ومع ذلك فقد سجل موقفاً يستحق التقدير.

وشدد على أهمية ان تعمل الامم المتحدة على ايجاد حلول عاجلة تسهم في استئناف نشاط الميناء، ليكون قادراً على استقبال المساعدات الانسانية والاحتياجات الاساسية للشعب اليمني بالإضافة إلى ان يعمل الجميع من أجل رفع الحصار وايصال المساعدات الانسانية إلى المناطق المتضررة.

الجدير بالذكر أن رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الاحمر القبطان جمال عايش قدم شرحاً عن حجم الاضرار والدمار الذي طال بنية الميناء التحتية حيث بلغت نسبة الدمار فيها 80% وكان القصف متعمداً بهدف تعطيل نشاط الميناء كلياً. ميناء الحديدة هو الميناء الوحيد الذي يستقبل في الوقت الحالي المساعدات الانسانية والبضائع وكل ما تستورده البلاد من مواد غذائية ومشتقات نفطية..

إن عملية قصف ميناء الحديدة وتدميره تُعد جريمة بحق الانسانية واستهدافاً للشعب اليمني في محاولة تركيعه، غير ان تلك المحاولة فشلت امام صمود اليمنيين.

ويبقى السؤال الملح: هل الأولوية الآن إصلاح ميناء الحديدة، أم كسر الحصار وإجبار السعودية على فك الحصار..؟